العنف المجتمعي ضد المرأة في مصر

التحرش الجنسي نموذجاً

د. وفاء سمير نعيم

أستاذ علم الاجتماع السياسي المساعد / المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية / مصر

ملخص:

تسعى الدراسة الراهنة إلى محاولة فهم وتحليل الأبعاد الاجتماعية لظاهرة العنف المجتمعي ضد المرأة في مصر بالتطبيق على التحرش الجنسي" نموذجا". وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:(التعرف على الأشكال المختلفة للتحرش الجنسي في مصر التى تتجسد في مواقف الحياة اليومية للأفراد ، والمجالات التي تظهر فيها. حجم الانتشار ، دوافع التحرش الجنسي ، وسمات المتحرش.الطرق التي تعتمد عليها المرأة في مواجهتها لأفعال التحرش الجنسي.النتائج المترتبة على تعرض المرأة لأفعال التحرش الجنسي.آساليب المواجهة المجتمعية من جانب مؤسسات الدولة لمناهضة ضاهرة العنف المجتمعي ضد المرأة بشكل عام والتحرش الجنسي تحديداً).

الكلمات المفتاحية : العنف المجتمعي ، التحرش الجنسي

Abstract

The current study seeks to try to understand and analysis the social dimensions of the phenomenon of societal violence against women in Egypt by applying a model to sexual harassment. A number of sub-goals emerge From this objective, as follows: Prevalence, motives of sexual harassment, features of harassment, ways in which women rely on sexual harassment; consequences of female sexual harassment; societal responses by state institutions against societal violence against women in general, and sexual harassment is a challenge.

Key words: Community Violence, Sexual Harassment.

مقدمة:

حظت ظاهرة العنف في الآونة الأخيرة باهتمام علمي واسع ، ليس كنتيجة لاهتمام الدول والهيئات الدولية فحسب ، بل لتزايد صوره ودخوله بقوة إلى دائرة الحياة اليومية فى المجال العام ، مما أدى إلى تحوله إلى ظاهرة عالمية، فلم يعد قاصراً على العنف السياسي الموجه ضد النظم السياسية ، بل إنه اصبح جزءاً لا يتجزأ من تفاعلات الأفراد في حياتهم اليومية ، وتعد المرأة من أكثر الفئات التي تتعرض للعنف بأشكاله المختلفة، يدلل على ذلك ما أصدرته منظمة الصحة العالمية فى تقرير حول معدلات الانتشار العالمية للعنف ضد النساء ؛ حيث يشير إلى تعرض واحدة كل ثلاث نساء فى العالم بنسبة ٣٥% للعنف البدنى أو الجنسي أو كليهما على يد شريك حميم (الأب، الزوج ، الأخ)[١].

أما على مستوى المجتمع المصري فقد جاء في المسح القومي للتكلفة الاقتصادية الذى أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس القومي للمرأة في مصر عام ٢٠١٥ ، تعرض نحو ٧,٨ مليون امرأة في الفئة العمرية من (١٨-٦٤) لجميع أشكال العنف سنوياً، سواء ارتكب هذا العنف من أحد الأفراد فى دائرتها المقربة ، أو من غرباء في الأماكن العامة[٢].

ومع هذا الانتشار الواسع لهذه الظاهرة ، التى طالت بصوره المختلفة وأشكالها المتعددة، حياة الكثير من الأفراد ، حظيت المرأة بالنصيب الأكبر منه، إلى الحد الذى يجعل من الصعب ارتباطه بسببٍ واحدٍ ، إلا أن هناك العديد من الأسباب المتفاعلة والمختلفة التى أدت إلى بروز هذه الظاهرة ضد المرأة عالمياً وإقليمياً ومحلياً[٣]. والتى ترتبط بالتصورات الذهنية للمجتمعات العربية بالتحديد ومنها(المجتمع المصرى) حول المراة، فهى مجتمعات يغلب عليها النظام الأبوي الذى يقوم على سيطرة الرجال أي مجتمع ذكوري، كما تؤثر العادات والتقاليد التي شكلت مجموعة من الممارسات والسلوكيات التى اتخذت بُعدًا قيميًا وطبقت على المرأة فقط، ومن بينها الفضيلة، (أو الشرف)، التي ارتبطت بالدرجة الأولى بجسد المرأة ؛ حيث سيطرت فكرة امتلاك الرجل للمرأة ، إضافة إلى ذلك تكريس قنوات التأثير في المجتمع للدور النمطي للمرأة. في ظل تلك العوامل والأبعاد الاجتماعية نجد المرأة المصرية أسيرة ثقافة جامدة تنظر إليها على أنها موضوع أكثر من كونها ذات إنسانية فاعلة، وتضع على جسدها وحركتها قيوداً تجعل تفاعلاتها مقيدة، وتعرضها لصور من القسوة والعنف والإهمال بحيث تحل المرأة ثانياً في معظم الأحيان، وتنتشر هذه الثقافة وتتجذر في المجتمع بشكل عام ، وتجد هذه الثقافة من يدافع عنها وينتصر لها حتى من جانب المرأة ذاتها في هذه المجتمعات ، فلقد نجحت هذه الثقافة الذكورية في تحويل المرأة نفسها إلى مدافع عن هذه الثقافة. إن الثقافة تحدد أدوار الذكورة والانوثة على نحو صارم ، ومن ثم فإنها تضع إطاراً يتحرك فيه كل من الرجل والمرأة ، ويكون الخروج عليه ضرباً من الانحراف

أو العيب. ورغم دخول الحداثة بتجلياتها المختلفة ، إلا أن الأطر الثقافية لا تزال تحدد الأدوار الخاصة بالذكور والإناث وتعمق صور التمييز بينهما(٤).

ومثلما تعددت هذه الأسباب ، تعددت كذلك مظاهر العنف الموجه للمرأة بل وأشكاله المختلفة، ولذلك أوجب الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة ، الذى تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣، لكى يؤكد هذا المنحى ، وقد تبنت في هذا الصدد تعريفاً، حددت بمقتضاه العنف ضد المرأة بأنه " أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ، ينجم عنه ، أو يحتمل أن ينجم عنه ، أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة ، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية ، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة(٥).

وقد نص هذا الإعلان على وجوب أن يشمل مفهوم العنف ضد المرأة الأنواع المختلفة له ، كالعنف الجسدي والنفسي والجنسي الذى يقع في إطار الأسرة ، بما فى ذلك الضرب المبرح ، والإساءة الجنسية لصغار الإناث، والاغتصاب في إطار الحياة الزوجية ، وبتر الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) ، وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة . ويضاف إلى ذلك العنف المؤسسي ، الذى قد يقع في المؤسسات التعليمية أو في مجالات العمل، والذى يتناول استبعاد النساء من بعض مراكز السلطة الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية. كما يشمل أيضا العنف المجتمعي ، الذى تتعرض له المرأة في علاقاتها الاجتماعية خارج حدود الأسرة، أو فى الطريق العام، كخدش حيائها، أو الاستخفاف بها، أو التقليل من شأنها، أو انتهاك حقوقها.

وفي إطار هذا المفهوم، يظهر أن الكثير من أشكال السلوك والفعل التى يُنظر إليها على أنها أمور عادية تندرج تحت إطار العنف، خاصة ما يتم منها داخل الأسرة ويحاط بإطار من الخصوصية. فضرب الرجل لزوجته أو ابنائه، أو انتهاك حقوق المرأة في عملها، أو التعرض لها في الطريق العام، كلها ممارسات لاتندرج في إطار الجريمة ولا يحاسب عليها القانون، بينما هى كذلك وفق التعريف الدقيق للمفهوم الذى تتبناه الجمعية العامة للأمم المتحدة(٦).

وقد ظهرت جرائم التحرش الجنسي والاغتصاب على سطح الأحداث في الآونة الأخيرة في جميع أنحاء العالم، وقد تطورت هذه الظاهرة في مصر من التحرش الفردى إلى التحرش الجماعي ؛ خاصة في مرحلة ثورة يناير ٢٠١١ وما بعدها ؛ حيث قام مجموعة من الشباب بالتحرش بالنساء بشكل جماعي في ميدان التحرير، وقد شكلت تلك الوقائع نقطة تحول مفصلية أدت لتبلور خطاب جديد حول هذا العنف، فعلى الرغم من وعي المجموعات النسوية قبل ثورة يناير بممارسة العنف الجنسي في المجال العام من قبل فاعلين مجتمعيين وبأن كون العنف أو التحرش الجنسي ظاهرة مجتمعية. إلا أنه غالباً ما كان يتم ربط الاعتداءات الجنسية على الناشطات في المجال العام بالتحديد بفاعلين بالدولة، أسوة بأحداث الأربعاء الأسود فى ٢٠٠٥ ، لذلك كانت

أحداث العنف ضد النساء في التحرير والتي كان منها في ذلك الوقت انتهاكات من قبل الدولة مثل كشوف العذرية وغيرها ، محللة في البداية تلقائياً كأحداث مدبرة من قبل طرف سياسي ما ، ومع تطور الأحداث وانسحاب الدولة تماماً وسيطرة بعض المجهولين على الميدان بدأ يتضح أن ممارسات العنف أكثر تعقيداً من حصرها في فاعلي الدولة أو تحليل ديناميكيات القوى والعنف في التحرير ومحيطه، باعتبارها تقتصر على طرفي الدولة والمجتمع وكأن المجتمع كتلة واحدة متجانسة. ومن هذا المنطلق بدأت المنظمات النسوية في تطوير خطاب مختلف في قضية العنف الجنسي ، وبالتالي اتسع التحليل النسوي لأحداث العنف في المجال العام لأبعاد أكثر تعقيداً ، وظهر ذلك في الجهد المبذول من بعض المجموعات النسوية لتحليل ظاهرة العنف في سياق أحداث التحرير، كما عملت المنظمات النسوية على تطوير وتوضيح المفاهيم والتعريفات الخاصة بجرائم العنف الجنسي المختلفة ، بدءاً من التحرش ومروراً بالاعتداء الجنسي ووصولاً للاغتصاب[٧] .

ويؤكد ذلك ما جاء في الدراسة التى أعدتها لجنة الشكاوي بالمجلس القومى للمرأة عام ٢٠١٥ والتى أشارت نتائجها إلى أن نسبة ٦٥,٣% من النساء في مصر تعرضن للتحرش الجنسي بأشكاله المختلفة بداية من التحرش اللفظي حتى الجسدي[٨].

ويستدل على ذلك أيضا ما ورد في إحصائيات وزارة الداخلية أن التحرش الجنسي يمثل ١٣% من إجمالي الجرائم التى ترتكب في المجتمع المصري بعد أن كانت تمثل ٦% فقط قبل أعوام قليلة .

ومع التطور التكنولوجي تطورت أشكال التحرش الجنسي لينتقل من المجتمع الواقعي إلى المجتمع الإلكتروني ، وأصبحت وسائل التواصل الإلكترونية أرضاً خصبة لما يعرف بظاهرة التحرش الجنسي الإلكتروني، فبعض النساء قد يتعرض للتحرش عند استخدامهن شبكات التواصل الاجتماعي ، فلا تكاد المرأة تستخدم أسمها أو صورتها الحقيقية في صفحتها الشخصية حتى تنتهك خصوصيتها[٩].

ومع انتشار جائحة كورونا (كوفيد ١٩) ، وتداخل الفضاءات (الداخلية والخارجية) ، وجدت النساء أنفسهن في مواجهة الهيمنة الذكورية التى تطعمها المعيارية الاجتماعية والعادات والتقاليد ومؤسسات الدين والتشويه والاحتكار للمرأة الذي تفشى في مساحات التواصل الاجتماعي، فقد أدت تلك الجائحة إلى زيادة وتيرة العنف عبر الإنترنت، والتعقب الإلكتروني ، وتشير بعض الأرقام إلى ارتفاع حجم العنف ضد النساء بنحو ٧,٥ مرات مقارنة بالأرقام المسجلة قبل انتشار جائحة كورونا، فقد شهد نحو ٢٤٣ مليون امرأة فى العالم بأسره اعتداءات داخل الفضاء المنزلي ، في حين وصل العنف الجنسي إلى حدود ١٥% وذلك حسب ما جاء فى تقرير منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تفاقم القلق المزمن والاكتئاب لضحايا النساء، الأمر الذي قد يدفعهن إلى حافة الأنهيار والانتحار[١٠] .

ومع هذا الانتشار المتزايد لجرائم العنف ضد المرأة بشكل عام والتحرش الجنسي بأنماطه المختلفة تحديداً ،أصبح من الضرورى في الوقت الراهن، أن نعيد فتح هذا الملف المسكوت عنه، والذى يعد من الإشكاليات الخطيرة التى تهدد السياق الاجتماعي، باعتباره إحدى المشكلات الاجتماعية الخطيرة التى تهدد عمليات التفاعل الاجتماعي في المجتمع المصري.

من هنا تأتي أهمية الورقة الراهنة من كونها تتناول مشكلة من أهم وأخطر الموضوعات والمشكلات الاجتماعية في المجتمع المصري ، ولا تتأكد أهمية هذه الدراسة من خلال أنها تقع في نطاق مناهضة العنف ضد المرأة فحسب، ولكن لأنها **أولاً:** تركز على شكل مهم من أشكال العنف الجنسي الموجه ضد المرأة، ألا وهو التحرش الجنسي سواء كان ذلك التحرش الذى يحدث للمرأة في شكله العام داخل المجالات والسياقات الاجتماعية المختلفة، أو ذلك الذى الذي يحدث داخل الأسرة ويطلق عليه التحرش الجنسي بالمحارم، **ثانياً:** أن الدراسة الراهنة تحاول التصدي لظاهرة التحرش الجنسي من خلال وجهة نظر سوسيولوجية تعتمد في المقام الأول على أن التحرش الجنسي فعل وسلوك يحدث في السياق الاجتماعي للتفاعلات اليومية للمرأة [١١]. **لذا تسعى الدراسة الراهنة إلى محاولة فهم وتحليل الأبعاد الاجتماعية المختلفة لظاهرة العنف المجتمعي ضد المرأة في مصر بالتطبيق على التحرش الجنسي**" **نموذجا**". وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

١) التعرف على الأشكال المختلفة للتحرش الجنسي في مصر التى تتجسد في مواقف الحياة اليومية للأفراد، والمجالات التى تظهر فيها.
٢) معرفة حجم الانتشار، دوافع التحرش الجنسي، وسمات المتحرش.
٣) الوصول إلى الطرق التى تعتمد عليها المرأة فى مواجهتها لأفعال التحرش الجنسي.
٤) الكشف عن آثر التحرش الجنسي على المرأة والمجتمع.
٥) معرفة آساليب المواجهة المجتمعية من جانب مؤسسات الدولة لمناهضة ظاهرة العنف المجتمعي ضد المرأة بشكل عام والتحرش الجنسي تحديداً .

أولا : التعريفات الإجرائية

١-العنف ضد المرأة

يعرف العنف بشكل عام بأنه " سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر من طرف قد يكون فرداً أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف أخر في علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مما يتسبب في إحداث إضرار مادية أومعنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى"[١٢].

أما العنف ضد المرأة تعرفه الأمم المتحدة بأنه " أي عمل من أعمال العنف النوعي الذى يؤدي أو يحتمل أن يؤدي إلى ضرر بدني أو جنسي أو نفسي للسيدات ، بما في ذلك التهديد بهذه الأعمال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة " (١٣).

ويشير مفهوم العنف ضد المرأة في الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣ بأنه " أي فعل أو تهديد بالفعل يؤدي أو يحتمل أن يؤدي إلى أذى جسدي أو نفسي أو جنسي ، أو يحد من الحرية الشخصية للمرأة بسبب كونها أمرأة "(١٤).

وتعرف منظمة الصحة العالمية العنف ٢٠٠٢ بأنه" أية محاولة مقصودة لاستعمال القوة الجسدية أو التهديد باستعمالها ضد الذات أو شخص آخر أو مجموعة أشخاص أو مجتمع محلي ، ينتج عنها أن يكون هناك احتمال كبير أن ينتج عنها جروح أو قتل أو إعاقة أو أذى نفسي أو حرمان"(١٥).

وفي اتفاقية رفع كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة (السيداو) ، فإن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي هو" شكل من أشكال التمييز يعطل قدرة المرأة على التمتع بحقوقها وحرياتها على أساس من التساوى مع الرجل. واعتبرت الاتفاقية أن العنف ضد المرأة بصفتها أمرأة يشمل الأفعال التى تلحق الأذى أو المعاناة الجسدية أو العقلية أو الجنسية والتهديد بمثل هذه الأفعال ، والقهر وأشكال الحرمان الأخرى من الحرية"(١٦).

وقد جاء مفهوم العنف ضد المرأة فى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ٢٠١٥-٢٠٢٠ بأنه" أي فعل من أفعال العنف القائم على جنس الإنسان يؤدي أو يمكن أن يؤدي إلى أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة أو الفتاة، بما في ذلك التهديد بالقيام بأفعال من هذا القبيل، أو بالقهر والحرمان التعسفي من الحرية ، سواء كان ذلك فى الحياة العامة أو الخاصة ، وذلك طبقاً لإعلان الأمم المتحدة ولجنة وضع المرأة فى الدورة السابع والخمسون عام ٢٠١٣ ، كما تشير اللجنة أيضاً إلى الضرر الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن هذا العنف، وقد حددت الاستراتيجية العنف ضد المرأة فى مصر فى شكلين من أشكال العنف هما: العنف الأسري (فى نطاق الأسرة) ، ويتضمن العنف الممارس من قبل الزوج أو أعضاء أخرين فى الأسرة. والعنف المجتمعي: الذي يمارسه غرباء أو أشخاص من غير أفراد أو معارف الأسرة ، ويتضمن العنف والمضايقات فى الشارع وأماكن العمل والمؤسسات التعليمية والعامة الآخرى ومواقع تقديم الخدمات(١٧).

في ضوء ذلك تعنى الدراسة الراهنة إجرائياً بالعنف المجتمعي ضد المرأة بأنه أي سلوك أو فعل عنيف يوجه إلى المرأة سواء من فرد أو جماعة أو مؤسسة أو مجتمع ، والذي قد يؤدي إلى حدوث أذى أو معاناة لها، سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الجسدية أو النفسية أو الجنسية .

٢-التحرش الجنسي Sexual Harassment

ارتبط ظهور مصطلح التحرش الجنسي بحقوق الإنسان، والاهتمام الدولي برفض كل أشكال التمييز ضد المرأة ، وحتى عام ١٩٩٤ لم تكن جريمة العنف الجنسي بادية للعيان ، ونادراً مايجرى الإبلاغ عنها أو المقاضاة بشأنها، وكثيرا ما كان الضحايا من النساء لديهن من الخجل ما يمنعهن من البوح بما لديهن، وكن إذا فعلن ذلك يتعرضن لعقاب اجتماعي، لذا ظل التحرش الجنسي من الجرائم المسكوت عنها، وحتى عام ١٩٩٤ لم يكن هناك وجود قانوني لهذا المفهوم، غير أن كثيراً من بلدان العالم بدأت بعد هذا التاريخ فى النظر إلى إصلاح القوانين لضمان إيجاد نظام عدالة أفضل لضحايا هذا الفعل، ووضع قوانين تدين هذه الجريمة وتعاقب عليها [١٨].

ومنذ ذلك الوقت تبلورت العديد من الأسباب التي أدت إلى زيادة الأهتمام بمفهوم التحرش الجنسي والتي منها؛ ظهور الحركات النسوية المدافعة عن قضايا المرأة، بالإضافة إلى نشأة عدد من الجمعيات والمؤسسات – المحلية والقومية والعالمية – التي اهتمت بقضايا المرأة ومنها القضايا المرتبطة بالعنف الموجه ضدها فى كل صوره وأشكاله ، وما أرتبط بذلك من فهم عالمي لحقوقها وحريتها[١٩] .

ويشير الإعلان العالمي لوقف العنف ضد النساء أن التحرش الجنسي هو " شكل من أشكال العنف التى ينتج عنها اعتداء على النساء من خلال سلوكيات واضحة أو ضمنية تحمل صيغة جنسية ، وتصدر من شخص له نفوذ على أخر يرفض الاستجابة لتلك الرغبة ، ومصدر العنف هنا نابع من الألم والضيق الذى يحد من حرية النساء [٢٠].

ويعرف أيضا التحرش الجنسي "شكل من أشكال التمييز القائم على النوع ويتكون من ثلاثة أنواع : التحرش اللفظي وغير اللفظي ، أفعال جنسية غير مرحب بها ، الإكراه الجنسي بعدم إرادة المرأة أو تحت ضغط وتتعرض له الطالبة أو الموظفة وغيرها"[٢١].

هذا وقد نصت بعض القوانين في العديد من المجتمعات الأوروبية والأمريكية على أن التحرش الجنسي عبارة عن سلسلة من الأفعال، تبدأ من سلوك علنى بالنظرة أو القول مؤسس ومبني أيضا على أساس الجندر ، وتنتهى إلى سلوك عنيف ومهين مؤسس أيضا على أساس الجندر. وإذا كانت المؤسسات القانونية اعتمدت على مفهوم الجندر في تعريفها للتحرش الجنسي ، فإن الاتجاهات النظرية النسوية والدراسات التى اعتمدت على رؤى هذه الاتجاهات ، قد ربطت مابين الجندر والتفاوت في حيازة القوة بين الرجل والمرأة ، وتعريفها لمفهوم التحرش الجنسي ، وذلك من خلال النظر إلى أفعال التحرش الجنسي على أنه خطوة إضافية على طريق العنف الجسدي والمعنوي الموجه ضد المرأة ، وذلك من خلال أن الهدف منه قد لايكون دائما جنسياً بحتاً، بقدر ماهو تأكيد لسلطة الشخص المتحرش، واعتبار المرأة موضوعاً " شيئا" له ، إن المرأة التى تتعرض للتنكيد والتحرش الجنسي تعتبر من قبل المعتدي عليها كما لو كانت " تحت التصرف" ويجب عليها القبول ، بل يجب أن تعتبر نفسها

محظوظة ، وتزهو بقيمتها إذا كانت هى المصطفاة ، وهذا أيضاً ما تؤكده " فيزا جيرالد Fitzgerald بقولها أن التحرش الجنسي يمثل طريقة يحافظ ويؤكد بها الرجال على سيادتهم وسيطرتهم ، ومن هنا فإن معظم أفعال التحرش فيها القليل من الرغبة في الأمور الجنسية ، وفيها الكثير من الرغبة في إهانة وتحقير النساء والسخرية منهن(٢٢).

ومن التعريفات التى اعتمدت على الرؤية السابقة تعريف كاتلين Kathleen التى ذهبت إلى أن التحرش هو "مجموعة من الأفعال التى يقوم بها الرجل ضد المرأة، والتي تعكس في مجملها المكانة الاجتماعية المتدنية للمرأة مقارنة بالرجل، كما تعكس أيضا عملية نشر الدور الجنسي النوعي للمرأة على حساب أدوارها الأخرى"، ووفق هذه الرؤية فإن التحرش الجنسي ينشأ من تفاوتات وفروق القوة وحيازتها واستغلالها بين الرجال والنساء على المستويين الاجتماعي والثقافي ، ويعمل التحرش الجنسي على الحفاظ على الفروق والتباينات على المستوى التنظيمي(٢٣).

وإلى جانب الرؤية النسوية لمفهوم التحرش الجنسي ، ظهرت عدد من التعريفات، عرضت بشكل تفصيلي للأفعال المرتبطة بالتحرش الجنسي ، منها ما ذهبت إليه **عزة كريم** وهو أن " التحرش الجنسي هو التعرض لأنثى على وجه يخدش حياءها بالقول أو الفعل في طريق عام ، ولايشترط في ذلك أن يقع التعرض جهراً ، ولكن الجريمة تتحقق أيضا في حالة إلقاء عبارات تعرض همساً في أذن الأنثى بحيث لا يسمعها غيرها ، ما دامت هذه العبارات قد ألقيت في طريق عام أو مكان ما ، وتقع الجريمة على أنثى سواء كانت بالغة أو غير ذلك، ولكن في حالة صغر سنها يجب أن تكون ممن يدركون دلالة القول أو الفعل، حتى يصبح القول بأن حياءها قد خدش(٢٤) .

وتفصيلاً أكثر لأشكال هذا التحرش ، نجده في تعريف " **رقية الخيارى** " التى ذهبت إلى أنه شكل من أشكال العنف الجسدي ضد المرأة ، ويحدث أضراراً بكرامة المرأة وشرفها وحريتها، ويظهر على أرض الواقع في صيغ مختلفة هى(٢٥):

أ–تلميحات لفظية مباشرة مثل الإطراء ، النكت ، الدعابة.

ب– تلميحات مباشرة وغير مباشرة بواسطة الإشارات والنظرات، الإبتسامات ، تقديم صور وحركات ذات إيماءات جنسية.

ج– اللمس الذى يبدأ بالقرص والملامسة والأحتكاك وقد يصل إلى الاغتصاب .

وهناك أيضا عدد من التعريفات التى أكدت على فكرة عدم رضا وقبول الأنثى لهذه الأفعال التى تهدف إلى الجنس، ومقاومتها لمرتكب هذا الفعل ، منها تعريف أنتونى جيدنز **Giddens** والذى أشار إلى أن "التحرش

الجنسي هو محاولة فرد تحقيق تقدم فى العلاقات الجنسية لا يرغب فيها الطرف الآخر ، وفي هذه المحاولة يصر الطرف الأول حتى وإن اتضح له مقاومة الطرف الآخر لذلك.

ومن خلال العرض السابق للتعريفات التى صيغت حول مفهوم التحرش الجنسي ، يمكن الأستدلال والخروج ببعض الملاحظات النظرية والمنهجية المرتبطة بمفهوم التحرش الجنسي هى[٢٦]:

*أن هناك ثمة ربط بين مفهوم التحرش الجنسي وما يتضمنه من أفعال، وبين مفهومي القوة والمكانة لكل من الرجل والمرأة ، وذلك من منطلق أن ارتفاع مكانة – سواء المكانة الاجتماعية أو الرسمية – مرتكب فعل التحرش من مكانة المرأة المجني عليها ، اضافة إلى حيازة قدر من القوة أكبر منها، يمثلان دافعان أساسيان يستند عليهما مرتكب فعل التحرش.

*هناك ربط بين ظهور التحرش الجنسي والمكانة المتدنية للمرأة داخل السياق الاجتماعي ، من منطلق أن هذه الظاهرة في صورها المتباينة تحدث في هذا السياق أو السيادة الذكورية بمعنى أن تلك الثقافة تعلي من شأن الرجال على حساب النساء ؛ حيث توفر – الثقافة الذكورية – المناخ الاجتماعي الذى يدعم مثل هذه السلوكيات المنحرفة .

*أن ثمة اتفاق بين العديد من الباحثين على أن التحرش الجنسي ، يتضمن أفعال لفظية ، وجسدية .

*هناك ربط مابين أفعال التحرش الجنسي ، وبين موقف الأنثى الرافض لمثل هذه الأفعال ، أما في حالة قبول الأنثى لمثل هذه الأفعال وعدم رفضها – ولو داخليا – فإنها لم تعد تحرش .

*أن ثمة اتفاق ما بين التحرش الجنسي العام، والذي يحدث في العديد من المؤسسات الاجتماعية والأماكن المختلفة كالشارع والمدرسة والجامعة ، ومحل العمل وغير ذلك، وبين التحرش الجنسي داخل الأسرة الواحدة، أو ما اتفق على تسميته بالتحرش الجنسي بالمحارم ، إضافة إلى الفرق الواضح مابين التحرش الجنسي بالمحارم وزنا المحارم .

وفى ضوء ماسبق يمكن تعريف **التحرش الجنسي إجرائياً** بأنه فعل ذو طبيعة جنسية يوجه إلى المرأة ، وغير مرحب به ، ويحدث ذلك في السياق الاجتماعي للتفاعلات اليومية المختلفة للمرأة سواء في (البيت ، الشارع ، المواصلات ، العمل ، المدرسة ، الجامعة ،.....إلخ) ، ويتخذ هذا الفعل أشكالًا مختلفة تبدأ من التعليقات والألفاظ الجنسية، أو الصور والفيديوهات والرسائل التي تحمل عبارات جنسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، وانتهاك خصوصيتها ، وتنتهى إلى القرص والملامسة وقد تصل إلى حد الاغتصاب ، مما يجعل المرأة تشعر بإمتهان لكرامتها وإنسانيتها على نحو يسبب لها أضراراً نفسية وبدنية ومهنية .

٢-الإجراءات المنهجية

أ- الأسلوب المنهجي للدراسة

تم الاعتماد على الأسلوب الكيفي وذلك باستخدام طريقة دراسة الحالة؛ حيث تفيد هذه الطريقة في الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة والعوامل التي تؤثر فيها ؛ كما ساعدت الباحثة على تلمس الدلائل والمؤشرات التى تكشف عن معالم الظاهرة باستجلاء السياق الاجتماعي من ثقافة المجتمع .

ب- أدوات جمع البيانات: تم استخدام دليل مقابلة متعمقة كأداة لجمع البيانات.

ت- مجالات الدراسة

- **المجال البشري:** شملت عينة الدراسة (٥٠) مقابلة متعمقة مع الإناث ضحايا التحرش الجنسي تم أختيارهن بأستخدام أسلوب" **كرة الثلج**".
- **المجال الجغرافي:** تم تطبيق الدراسة في القاهرة الكبرى (القاهرة -الجيزة -القليوبية) فبعض الحالات تم التطبيق عليها في محافظة القاهرة والجيزة كنموذج للسياق الحضري ، وبعض الحالات الأخرى تم التطبيق معها بإحدى القرى التابعة لمحافظة القليوبية وهى (قرية سنديون) كنمط للسياق الريفي.
- **المجال الزمني** : استغرقت الدراسة الميدانية شهرين تقريباً بدءًا من ١٠ يناير ٢٠٢٠ حتى ١٠ فبراير ٢٠٢٠.

ثانياً : نتائج الدراسة

١-الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات الدراسة

أ-السن: كشفت البيانات عن حدوث تلك الجريمة للإناث في فئة السن ما بين (١٧-٤٠) سنة وهي فئة الشباب ويتسق ذلك مع ما جاء في إحدى الدراسات المعنية؛ حيث أكدت على أن من تعرضن للمضايقات الجنسية تراوحت أعمارهن مابين (١٥-٢٤) سنة ، يليها من هن في سن (٢٥-٤٠)، وتقل في الفئات العمرية الأخرى ، مما يعني أن الإناث في عمر الشباب من أكثر الفئات المعرضة لهذا الفعل.

ب-الديانة : جاءت غالبية الحالات ممن ينتمون للدين الإسلامي بواقع ٤٥ حالة بنسبة ٩٠%، أما النسبة الباقية ٥% بواقع خمس حالات فقط ممن ينتمون للديانة المسيحية .

ج- الحالة التعليمية: أوضحت البيانات أن أكبر نسبة منهن من الحاصلين على التعليم الجامعي (٤٠%) بواقع ٢٠ حالة ، يليها مرحلة التعليم فوق الجامعي (ماجستير ودكتوراه) بنسبة (٣٠%) بواقع ١٥ حالة، يأتى بعد ذلك الحاصلين على تعليم متوسط بنسبة (٢٠%) بواقع ١٠حالات ، أما نسبة الأميات فقد بلغت نسبتهن

(١٠%) بواقع ٥ حالات ، ويوضح هذا التنوع فى الوضع التعليمي أن الإناث على اختلاف مستواهم التعليمي تعرضن للتحرش ، الأمر الذي يعكس الواقع الاجتماعي الذي يعني أنه لا توجد أمرأة تسلم من هذا الفعل أو السلوك.

د- الحالة الاجتماعية : كشفت البيانات عن أن جميع الحالات المدروسة تعرضن لهذا السلوك أو الفعل ، ولا يحمى المرأة زواجها أو أن تكون داخل أسرة تعطيها الآمان أو تدافع عنها حين تتعرض لذلك، فقد جاءت المتزوجات في المرتبة الأولى بنسبة (٥٠%) بواقع ٢٥ حالة تعرضن للتحرش، ثم يأتي الذين لم يسبق لهن الزواج (٣٠%) بواقع ١٥حالة، ثم المطلقات بنسبة (١٨%) بواقع ٩ حالات ، أما فئة الأرامل فقد جاءت بنسبة (٢%) بواقع حالة واحدة .

هـ- المهنة: كشفت البيانات أن معظم الحالات ممن يعملن في مهن مختلفة بنسبة (٦٠%) بواقع ٣٠ حالة تمثلت في (باحثين في إحدى مراكز البحوث العلمية ، واساتذة في جامعات، مدرسات بالمدارس الإبتدائية والإعدادية ، موظفات فى بعض المؤسسات الحكومية)، أما من لا يعملن منهن (ربات منزل بنسبة ٢٤% بواقع ١٢ حالات ، و٧ حالات بواقع ١٤% تبحثن عن عمل، وحالة أخرى لازالت في مرحلة التعليم الفني التجاري بواقع ٢%) . ويؤكد ذلك أن سلوك التحرش الجنسي لايرتبط فقط بخروج المرأة إلى مجالات العمل المختلفة، ولكنه يمكن أن يحدث ذلك للمرأة غير العاملة في سياق التفاعلات الاجتماعية المختلفة كالسوق ، المواصلات العامة، الشارع ، المنزل ،.....إلخ .

و-مكان السكن : تبين من البيانات أن سلوك التحرش الجنسي لايقتصر على بيئة جغرافية دون أخرى فتكاد تتساوى في ذلك كل من السياق الحضري ونظيره الريفي (٥٢%) بواقع ٢٦ حالة و(٤٨%) بواقع ٢٤ حالة على الترتيب، الأمر الذى يعكس التغيرات التى لحقت بالسياق الاجتماعي (الريفي – الحضري) والتى أثرت على منظومة القيم وعناصر البنية الثقافية للمجتمع المصري (ريفه وحضره) .

٣-حجم ظاهرة التحرش والأسباب الدافعة لها .

أ-مفهوم العنف والتحرش الجنسي من وجهة نظر المبحوثات

-مفهوم العنف: جاءت تصورات حالات الدراسة عن هذا المفهوم كالتالى: "إيذاء الآخرين سواء ماديا أو نفسيا ، استخدام القوة والقسوة تجاه المرأة ، فعل لفظي او جسدي موجه نحو المرأة ويسبب لها أذى نفسي وجسدي" ويدل ذلك على مدى وضوح مفهوم العنف فى أذهان الحالات مما يعكس وعي جميع حالات الدراسة بما يحيط بهن من أشكال للعنف .

– **التحرش الجنسي:** اتفقت الحالات على أن هذا المفهوم يدور حول التصورات التالية "التعدي على المرأة بأفعال أو أقوال خارجة عن المألوف أو حدود الأدب، أفعال تتسبب فى خدش حياء المرأة وإيذاءها نفسيا وبدنيا ، لمس المرأة رغما عن إرادتها ، قول ألفاظ جنسية للمرأة ، التعدى على حرية المرأة وخدش حياءها، " وتعكس تلك التصورات وعى المرأة بمفهوم التحرش الجنسي ، كما اوضحت الغالبية العظمى من حالات الدراسة بنسبة (٩٦%) بواقع ٤٨ حالة أن التحرش الجنسي هو أحد أشكال العنف، كما رأت أيضا أنه يعد ظاهرة مجتمعية تزايدت في الآونة الأخيرة .

ب–خبرة الحالات في التعرض للتحرش الجنسي وأكثر الفئات عرضة لهذا الفعل

–كشفت جميع الحالات عن تعرضهن لسلوك التحرش الجنسي (اللفظي والجسدي، إضافة إلى تعرضهن لانتهاك خصوصيتهن عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال إرسال رسائل أو فيديوهات أو منشورات تحمل عبارات جنسية) ، الأمر الذي يعكس مدى انتشار هذه الظاهرة ويدلل على ذلك ما أكدته أيضا معظم حالات الدراسة أن جميع النساء عرضه للتحرش الجنسي فقد أشرن بالقول " أنا منتقبة واتعرضت للتحرش الجنسي رغم أنى بلبس أسود في أسود ولبسي فضفاض ، أنا لابسة نقاب وكنت مع جوزى بنشترى حاجات وأتعرضت للتحرش باللمس أكثر من مرة أو ألاقى حد بيحتك بيا وبيلمسني وأنا معايا جوزى وخوفت أكلمه لا يتخانق معاه ويحصل حاجة ليه ففكرت أنى أطلع الدبوس وأغزه بيه لكن كل ما ألتفت ليه الاقيه أختفى من ورائي، كذا مرة توصلنى رسائل على الماسنجر والواتس اب بها بوستات جنسية أو صور بها مشاهد جنسية وأحياناً فيديوهات "، ويكشف ذلك أن المظهر الخارجي ليس مشجعا على فعل التحرش الجنسي، كما يؤكد ايضا انه لا يوجد ما يحمي المرأة من هذا الفعل ويتفق ذلك مع توصلت إليه بعض الدراسات أن ما بين ٨٣% إلى ٩٠% تعرضن للتحرش بدءًا من المعاكسات الكلامية مرورا بالنظرات السيئة للجسد ثم اللمس غير اللائق وأن المظهر الخارجي لا يمثل سيياً أو دافعاً للتحرش بالنساء[٢٧].

–**أما عن أكثر الفئات العمرية تعرضا للتحرش** أشارت ٢٥ حالة بنسبة ٥٠% أن" النساء بجميع أعمارهن يتعرضن للتحرش الجنسي" ، في حين يرى النصف الأخر أن الفئات العمرية التى تبدأ من (١٥–٤٠ سنة) أي فئة الشابات هن الأكثر عرضة للتحرش الجنسي .

– **أما عن مظهر الضحية ودورها أو سلوكها فى تشجيع المتحرش :** فقد أكدت نسبة (٥٤% بواقع ٢٧ حالة) أن هناك نساء معينين هن الأكثر عرضة للتحرش الجنسي ، فقد عبرن عن ذلك " الستات والبنات اللى بتلبس لبس محزق وملزق على جسمها ، البنات اللي بتمشى بشعرها من غير حجاب وبتحط مكياج أوفر هما دول اللى بيثيروا الشباب اليومين دول ". ومن واقع ملاحظات الباحثة فإن الغالبية العظمى من حالات الدراسة الراهنة من المحجبات والبعض منهن منتقبا ورغم ذلك تعرضن للتحرش الجنسي مرات عديدة ويتسق ذلك مع ما

اكدته إحدى الدراسات أن التحرش لا يقتصر على المرأة التى ترتدي ملابس ضيقة أو العارية والقصيرة بل طالت أيضا المحجبات والمنتقبات [٢٨] ، الأمر الذى يؤكد الثقافة السائدة التى تلقي باللوم على الضحية حتى من النساء أنفسهن ، في حين أكدت(٢٣) حالة بواقع ٤٦% من إجمالي حالات الدراسة أن التحرش لا يرتبط بمظهر المرأة ولا ما تقوم به من أفعال وهذا ما يعبر عن الإزدواجية بين ما يحدث بالفعل وبين التأويل المرتبط بالثقافة وسلوك المرأة وأفعالها. مما يعنى أن هذه الظاهرة لاترتبط بسن الضحية، أو المركز الاجتماعي لها، او حالتها الاجتماعية أو المظهر الخارجى لها، وانها ليست مسئولية المرأة، فقد أصبح العديد من النساء، على أختلاف أعمارهن ، وطبقاتهن الاجتماعية وتنوع مظهرهن وشكل ملابسهن ، يتعرضن للتحرش الجنسي .

ج-الأسباب الدافعة للتحرش

افادت جميع الحالات إلى أن أسباب التحرش الجنسي ترجع إلى " الإنترنت وانتشار الكليبات المثيرة والمواقع الإباحية بواقع ١٢ حالة بنسبة ٢٤ %، عدم فاعلية القوانين وعدم وجود عقوبات رادعة بواقع ١٠ حالات بنسبة ٢٠%، خلل في عملية التنشئة الاجتماعية وتعويض عن حالة عدم الإشباع داخل الأسرة بواقع ٩ حالات بنسبة ١٨%، غياب الوازع الدينى بواقع ٥ حالات بنسبة ١٠%، تأخر سن الزواج بواقع حالتين بنسبة ٤%، الكبت الجنسي بواقع حالتين بنسبة ٤% ، ثم يأتى باقي الاسباب وبنسب متساوية تتمثل في " البطالة ، تعاطى كثير من الشباب المواد النفسية والمخدرات، تراجع الألتزام بالأخلاق وانعدام القيم والمعايير ، واستغلال خوف وحياء الأنثى ، تقليد الأخرين ". وقد يرتبط أيضا بتدني مستوى الخطاب الديني الذى أختزل المرأة في جسدها ، وترسيخ فكرة أن أجسادهن "عورة " وسبب لمعاناتهن ، ويتسق ذلك مع ما توصلت إليه بعض الدراسات أن الأسباب التى تدفع الرجل يتحرش بالمرأة تتمثل في " طريقة اللبس والسير، وتعاطى الشباب للمخدرات [٢٩]، مما يعكس نظرة المجتمع للمرأة باعتبارها كائن يخضع للرجل، وهذه التبعية تقوم على فرضية أساسية وهى أن المرأة كائن أضعف واقل من الرجل ، فقد صنع المجتمع من الاختلافات البيولوجية بين المرأة والرجل سنداً للسيطرة والهيمنة ومبرر للخضوع والتبعية له وعلى هذا الأساس صاغ المجتمع قيمه وأفكاره التى أفرزت هذه التفرقة والتى اصبحت سلوك طبيعي يتعامل معه المجتمع ويقبله ويرسخه .

د-أسلوب وأشكال التحرش الجنسي

اتفقت حالات الدراسة أن التحرش الجنسي تتعدد أساليبه فقد عبرن عن ذلك من خلال ما تعرضن له من أساليب في مواقف وتفاعلات يومية مختلفة وهى " مرة كنت راكبة أتوبيس وكنت لابسة جيبة فوجئت بحد بيدخل أيده من تحت الجيبة وكان معايا ماما وقتها ، كنت ماشية في الشارع لقيت حد لمسني من مكان حساس بجسدي وبعدين جري ، في حد ضربني على ضهري وأنا ماشية في الشارع ، واحد زميلي في العمل حاول يبوسنى ويلمس بعض المناطق الحساسة بجسدي ، حد قريبى"زوج عمتى" حاول الاعتداء عليا ولكن قاومته

ومشيت من البيت ، جالى راسايل على التليفون أكتر من مرة كلها ألفاظ جنسية وفيديوهات ، مرة واحد كلمني على الموبايل وقالي عايز أعمل معاكى حاجات كلها جنسية ، كتير أكون ماشية وحد يعلق على بعض المناطق بجسمي ويقولي دول أحلى حاجة فيكى أو يقولى أنه عايز يعمل أفعال جنسية " مما يعنى أن أساليب التحرش الجنسي تتمثل من وجهة نظر حالات الدراسة فى " التحرش اللفظي ، اللمس أو الأحتكاك، رسائل ومحادثات وصور وفيديوهات تحمل معانى جنسية ، الإشارة ، صور وإيماءات تحمل معنى جنسي " الأمر الذى يعكس مدى تعرض المرأة للتحرش الجنسي في السياق الاجتماعي لتفاعلات الحياة اليومية وفى المجالات العامة المختلفة.

– **أكثر أشكال التحرش الجنسي إيذاءا للمرأة** : أكد مايقرب من ثلثي حالات الدراسة ٦٠% بواقع ٣٠ حالة أن التحرش الجنسي (الجسدي أو اللمس أو الأحتكاك) أكثر إيذاءاً للمرأة ، في حين أكد ٤٠% بواقع ٢٠ حالة أن كل من التحرش " الجسدي واللفظي أو انتهاك خصوصيتها " يؤذى المرأة .

هـ–عدد مرات تعرض المرأة للتحرش

أكدت الغالبية من الحالات بواقع ٣٥ حالة بنسبة ٧٠% أنهن تعرضن للتحرش الجنسي مرات عديدة سواء للتحرش اللفظي أو الجسدي أو من خلال التحرش الإلكتروني ؛ في حين أكد نسبة (٢٨%) بواقع ١٤حالة أنهن لن يستطيعن حصر عدد المرات التى تعرضن فيها للتحرش ، وقد أكدت حالة واحدة فقط أنها تعرضت للتحرش مرة واحدة ، مما يعكس مدى أنتشار ظاهرة التحرش الجنسي بين حالات الدراسة . ويتسق ذلك مع ما توصلت إحدى الدراسات التي أجراها المجلس القومي للمرأة والتى أظهرت أن نحو ٨٠% من النساء تعرضن للتحرش اللفظي أو جسدي في الشوارع ووسائل النقل والمواصلات(٣٠).

و–معرفة المبحوثة بأشخاص أخرين تم التحرش بهن

أكدت الحالات أن معظم المحيطين بهن تعرضن للتحرش الجنسي بأشكاله المختلفة وأشاروا في هذا الصدد " مافيش ست ماتحرش بيها ، كل الستات اتعرضت للتحرش"، ويدلل ذلك على مدى إدراك حالات الدراسة بأنتشار ظاهرة التحرش الجنسي في المحيط الاجتماعي لهن (ريفه وحضره). الأمر الذي يوضح أن النساء تتعرض لأضرار مضاعفة ناتجة عن شيوع الثقافة الذكورية، والسلطة الأبوية التي تحصرها فى أدوار تقليدية ونمطية، وتكرس النظرة الدونية لهاداخل المجتمع ، الأمر الذى يتسبب فى تعرضها لكافة أشكال العنف والتمييز ضدها.

ز– من المتحرش ؟ وسماته وخصائصه

أكدت نسبة (٥٠%) بواقع ٢٥ حالة أن المتحرش هو شخص مجهول في " الشارع أو المواصلات العامة أو أحد الأصدقاء على وسائل التواصل الاجتماعي ، يلي ذلك نسبة من أكدوا أن الشخص المتحرش زميل في

العمل أو رئيس فى العمل (٣٠%) بواقع ١٥ حالة، ثم يأتي أحد الأقارب أو الجيران في المرتبة الأخيرة للمتحرشين بنسبة (٢٠%) بواقع ١٠ حالات، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات؛ حيث أكدت على أن التحرش الجنسي يأتى من الغرباء أولًا ، ثم من الأقرباء والجيران[٣١].

– اوضحت حالات الدراسة أن جميع الأعمار من المتحرشين يقومون بهذا الفعل ، وإن كانت تظهر بشكل واضح في الفئة العمرية التى تتراوح ما بين (١٨– ٣٥ سنة) بنسبة ٣٨% بواقع ١٩ حالة يليها الفئة العمرية التى تتراوح ما بين (٤٠–٦٠ سنة) بنسبة ٣٤% بواقع ١٧ حالة، ثم الفئة العمرية الأقل من (١٨ عام) بنسبة ٢٠% بواقع ١٠ حالات وأخيراً تأتي الفئة العمرية التى تبدأ من (٦٠ عام فأكثر) بنسبة ٨% بواقع ٤ حالات .

– **ومن حيث المظهر وسمات الشخصية للمتحرش** : أشارت جميع الحالات أن مظهر المتحرشين يبدو كشخص عادى يقوم بهذا الفعل في ظروف تشجعهم على ذلك، فقد يكون زميل أو رئيس فى العمل، أو رجل مجهول في الشارع أو سائق أو بائع في السوق أو صاحب محل ويسمى هذا النوع " **التحرش الموقفي** " بمعنى أنه أرتبط بموقف معين وقد يتكرر أو لا يتكرر، كما أكدت جميع الحالات أن هذا النوع من التحرش يرتبط بتراجع القيم وبغياب الضمير والوازع الديني ، فهم أشخاص يعانون من اللامبالاة والكبت النفسي والجنسي ، وعدم الإتزان الإنفعالي ويعانون من فقدان الثقة والسادية بمعنى أنهم يستمعون بأخذ الشىء بالقوة والإجبار فالأديان السماوية نهت عن هذه الجريمة في حق المرأة ، ويتسق ذلك مع ما أكدته العديد من الدراسات؛ حيث اوضحت أن المتحرش قد يكون من النوع السادي الذي لايستمتع بالعلاقات الجنسية العادية ، وإنما يسعده أن يأخذ مايريده من الطرف الأخر بقدر من العنف والإجبار والقهر، أو أن يكون من النوع الاستعراضي الذي يجد متعته فى استعراض أعضائه التناسلية أمام الضحية ويستمتع بنظرة الدهشة والاستغراب والخوف على وجه من يراه ، وكثير منهم تحدث له النشوة الجنسية بمجرد حدوث هذا السلوك ، وهناك الذى يلجأ إلى الأحتكاك بالضحية الذى يجد متعته في الالتصاق بها في الزحام حتى يصل إلى حالة النشوة [٣٢] .

ح– الأماكن التى يتعرض فيها النساء للتحرش الجنسي

أكدت نسبة (٤٠%) بواقع ٢٠ حالة من النساء أنهن تعرضن للتحرش في الشارع والمواصلات العامة، ثم يأتى بعد ذلك من تعرضن من النساء للتحرش الجنسي فى المولات والتجمعات والأسواق، يلي ذلك نسبة (٢٠%) بواقع (١٠) حالات من النساء تعرضن للتحرش داخل منزل أحد الأقارب ، بلغت نسبتهم ١٠% بواقع ٥ حالات. فى حين أكدت الغالبية العظمى من حالات الدراسة أنهن تعرضن للتحرش الإلكتروني وإرسال بعض الكلمات والصور الجنسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، إضافة إلى تعرضت حالتين منهم لأختراق حسابها على الفيس بوك وتعرضت للإبتزاز "، ويعنى ذلك أن هذه الظاهرة قد تتعرض لها المرأة في أي مكان ، سواء

في الأماكن العامة مثل أماكن العمل ، أو الشارع أو المواصلات العامة ، وقد يحدث داخل محيط الأسرة أو الأقارب، إضافة إلى التحرش والإبتزاز الإلكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي، ويتسق ذلك مع ما أشارت إليه إحدى الدراسات أنه بلغت حالات التحرش الجنسي (١٢٠ ألف حالة) تحدث سنويا معظمها يتركز في الميادين العامة ووسط البلد والمجمعات التجارية[٣٣].

ط-سماع بعض الألفاظ الخادشة للحياء أو الخارجة أثناء التواجد وسط مجموعة من الرجال :

اشارت ٣٧ حالة بواقع (٧٤%) أن ذلك يحدث معهن بشكل متكرر وهو أمر يعكس مدى أنتهاك أنوثة المرأة في أي محيط أو مكان به رجال، في حين أكدت ١٣ حالة بنسبة (٢٦%) من النساء أن ذلك يحدث معهن ولكن ليس بشكل متكرر وأكدن أن ذلك يحدث في الشارع والأسواق التجارية، والنوادى وأماكن الترفيه ، ويعكس ذلك ما تتعرض له المرأة من أشكال مختلفة للعنف، الأمر الذى يعد امتهاناً لكرامة المرأة وإنسانيتها وأحترامها لذاتها ويتسق ذلك مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات المعنية التى اكدت على سماع المرأة لألفاظ جارحة صادرة أثناء وجود تجمع من الرجال[٣٤].

ك-رد فعل حالات الدراسة(الضحية) أثناء التعرض للتحرش

تمثل رد فعل نصف حالات الدراسة عند التعرض للتحرش الجنسي سواء اللفظي أو الجسدي في " إظهار علامات الرفض والاشمئزاز والشعور بالغضب الشديد" ثم ياتي بعد ذلك مواجهة المتحرش بنفسها بواقع ١٥ حالة بنسبة ٣٠% يأتى بعد ذلك "الأرتباك وعدم القدرة على التصرف" بنسبة (١٤%) بواقع (٧) حالات ، يلى ذلك" الصمت وعدم القدرة على التصرف " بنسبة (٨%) بواقع ٤ حالات ، أما " الخوف ومحاولة الهرب " فجاء بنسبة (٦%) بواقع ٣ حالات ، أو عمل بلوك للشخص ولكن قبل أن اقوم بذلك أقوم بتوبيخه ، الأمر الذى يعكس التنشئة الاجتماعية للمرأة التى تدعوا أحياناً إلى الإذعان والسلبية من خلال هذه المنظومة المجتمعية؛ حيث يتم إغفال السلوك العنيف – التحرش الجنسي أو اللفظي – ضد المرأة وإدراجه فى إطار الممارسة اليومية العادية [٣٥].

ل- وسائل الدفاع عن النفس: جاء " الصمت وعدم القدرة على التصرف فى المرتبة الأولى كوسيلة سلبية لدفاع المرأة عن نفسها بنسبة ٣٤% بواقع ١٧ حالة وذلك خوفا من الفضيحة ، ثم يأتي بعد ذلك " الدفاع اللفظى بنسبة ٣٠% " بواقع ١٥ حالة ، يلي ذلك " ضرب المتحرش بنسبة ٢٦% بواقع ١٣ حالة " كأحد وسائل دفاع المرأة عن نفسها ، ثم "استخدام دبوس حجاب بنسبة ١٠% بواقع ٥ حالات "، وتدلنا هذه البيانات على أن الصمت والتجاهل أكثر ما تلجأ إليه المرأة في مثل هذه الظروف خاصة إذا كانت متزوجة إذ تخشى أن يصل هذا الأمر إلى الزوج ، وإذا كانت فتاة تصمت خشية على سمعتها ، وما يمكن أن يؤثر على فرص الزواج لديها، الأمر الذى يجعل من المتحرش بها يتمادى في فعلته .

و-رد فعل المحيطين بالضحية وقت التحرش :

أكدت معظم الحالات أن ٥٢ % بواقع ٢٦ حالة من إجمالي حالات الدراسة أن رد فعل المحيطين بالضحية يتسم "بالتجاهل والصمت التام" ، وأنهم لايقدمون للمرأة أي مساعدة تجاه هذا الفعل، في حين أكد نسبة (٣٠%) بواقع ١٥ حالة أن رد فعل المحيطين بها يتمثل في " توبيخ المتحرش "، ثم يلي ذلك محاولة المحيطين مساعدة الضحية "بتغيير مكانها في حالة إذا كان موقف التحرش في إحدى وسائل المواصلات العامة" وذلك بواقع ٨ حالات بنسبة (١٦%) ، كما أشارت حالة واحدة بنسبة ٢% إلى أن المحيطين بي اتهموني بأنني أقوم بالتمثيل وألقوا باللوم علي. وقد يرتبط بالثقافة الذكورية التى تركت أثراً على الثقافة المصرية التى تحرض على نبذ المرأة واعتبارها مصدر للفتن والغرائز الجنسية، بالإضافة إلى ما تقوم به وسائل الإعلام التقليدي والجديد في تعزيز تلك الثقافة بالمجتمع وإظهار المراة كسلعة للمتعة والإثارة.

ن-طلب الضحية للمساعدة من رجال الأمن :

أكدت جميع الحالات أنهن لم يحاولن طلب المساعدة من رجال الأمن للأسباب التالية هى (عدم التعاطف مع الضحية أحياناً ، سيطرة المجتمع الذكورى وإلقاء اللوم على المرأة، عدم التواجد الأمني بشكل كاف فى الشوارع والميادين والمواصلات العامة، الخوف من الفضيحة أو الشوشرة ، صعوبة إثبات هذه الجريمة ، الخوف من أن تواجه الضحية باتهامات أقصى مما عانته من جراء التحرش الجنسي).

ويتسق ذلك مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات ؛ حيث أكدت أن ما بين ١٠٠ امرأة تتعرض للتحرش الجنسي لا تلجأ سوى امرأة واحدة منهن فقط إلى الشرطة لتحرير محضر بالواقعة، واشارت أيضاً هذه الدراسة أن ٨٣% يعتقدن أن الذهاب لتحرير محضر يعد نوعاً من الفضيحة كما أكدت إحدى الدراسات أن عدم التبليغ يعود إلى عدم الثقة فى نظام قانوني يحقق العدالة والإنصاف لضحايا هذا السلوك[٣٦] . الأمر الذى يترتب عليه صمت وتجاهل الضحية وبالتالي طلب المساعدة من رجال الأمن ، وعدم الإفصاح بما حدث واختباءهن خوفا من الفضيحة ليبقى " الصمت والنكران " عاملين أساسيين لاستمرار المتحرش في ارتكاب جرائمه، مما يجبر المرأة على الانسحاب من الحياة العامة، وتقييد حريتها وحرمانها من أهم حقوقها وهى الاحساس بالأمان الأمر الذى يؤدي بدوره إلى انتشار الظاهرة .

ش- أوقات ومناسبات التحرش الجنسي

-**أوقات التحرش** :أكدت جميع الحالات أن التحرش الجنسي لايرتبط بوقت محدد، وأنهن تعرضن للتحرش الجنسى في جميع أوقات اليوم " صباحا ، في وسط النهار ، مساءاً ، أخر الليل ". الأمر الذي يعكس مدى خطورة تلك الظاهرة على المرأة لأفتقادها الأحساس بالأمان في جميع الأوقات .

-أما **عن مناسبات التحرش:** فقد أكدت الحالات على أن التحرش الجنسي ليس له مناسبات معينة؛ حيث ينتشر في جميع المناسبات وبالتحديد في المناسبات التالية على الترتيب " الأعياد بنسبة ٤٦% بواقع ٢٣ حالة ، والأحتفالات بنسبة ٣٤% بواقع ١٧ حالة، والمظاهرات" بنسبة ٢٠% بواقع ١٠ حالة .

٣- تأثيرات التحرش الجنسي على المرأة والمجتمع

يعد التحرش الجنسي ضد المرأة ، وما تتعرض له من أشكال مختلفة من العنف تحدياً كبيراً في تحقيق التنمية باعتبار المرأة شريك فاعل ؛ حيث يقع عليها العبء الأكبر فى تحديد موقع الدولة فى ترتيب الدول النامية ، لإنها هي المنوط بها تطبيق كثير من مؤشرات ومعايير التنمية، فنجد الأمم المتحدة تضع من مؤشرات النمو للدول النامية نسبة جرائم العنف والإعتداء الجنسي ، كما تنظر بعين الإعتبار إلى مؤشر تمكين من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فما تتعرض له المرأة من اعتداءات وانتهاكات جنسية يؤثر على حياتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية، وتمتد هذه التأثيرات لتصل إلى الأسرة ، نتيجة للقلق الشديد من حوادث هذه الظاهرة المتكررة والتى تصل أحياناً إلى الاغتصاب، بل ويمتد هذا التأثير على المجتمع [٣٧]، وقد جاء في تقرير يرصد التكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء والتى حددها في أنواعاً مختلفة من التكلفة ومنها: التكلفة الملموسة المباشرة وهى التكلفة المدفوعة نقداً، والتكلفة غير المباشرة الملموسة وهى قياس للفرص البديلة وليس الإنفاق الفعلي كخسائر العائدات بسبب انخفاض الإنتاجية، والتكلفة المباشرة غير الملموسة مثل الألم والمعاناة أو قياس جودة الحياة، والتكلفة غير المباشرة وغير الملموسة وهى تكلفة ليست لها قيمة نقدية وغير مباشرة عن العنف مثل التكاليف الخدمية؛ حيث تلجأ النساء لخدمات العلاج والإبلاغ ، ورسوم التقاضي ودور الحماية وغيرها[٣٨]، ومن واقع الدراسة الراهنة جاءت أثار التحرش الجنسي على حالات الدراسة على النحو التالي:

أ-تأثير التحرش الجنسي على الحياة المهنية: تمثلت تأثيراته في " فقدان الشعور بالرضا عن العمل والحماس للعمل بواقع ١٢ حالة بنسبة (٢٤%) ، النظرة السلبية للمجتمع وفقدان الثقة في الآخرين بواقع ١١ حالة بنسبة ٢٢%، وافتقاد الثقة بالنفس بواقع ١٠ حالات بنسبة (٢٠%)، صعوبة التركيز والتذكر بواقع ٧ حالات بنسبة (١٤%) اضطرابات العلاقة مع الزملاء بواقع ٦ حالات بنسبة (١٢%) الأمر الذى يؤدي ببعض الحالات إلى الأضطرار إلى تقديم استقالتها من العمل بواقع ٤ حالات بنسبة (٨%). ويتسق ذلك مع إحدى الدراسات التى أجريت فى الولايات المتحدة والتى أكدت على تأثير التحرش الجنسي على التحصيل الدراسي للطالبات ، واضطرابات العلاقات المهنية بين المرأة وزملائها[٣٩].

ب-التأثيرات على الحياة الأسرية أو العائلية للمرأة : أكدت معظم الحالات أن التحرش الجنسي يؤثر على الحياة الأسرية من خلال مايلي : فقدان الثقة في جميع الرجال وكراهيتهم بواقع ١٢ حالة بنسبة (٢٤%) ،

"أضطرابات الحياة الأسرية والعلاقات الشخصية بمن حولهن خاصة الأبناء بالنسبة للنساء المتزوجات بواقع ١٣ حالة بنسبة (٢٦%) ، فقدان الرغبة في الزواج بالنسبة للفتيات ممن لم يتزوجن بواقع ١٠ حالات بنسبة (٢٠%) ، اضطرابات العلاقة مع الزوج بعض الوقت بواقع ٩ حالات بنسبة ١٨%، أما النسبة الباقية (١٢%) بواقع ٦ حالات فقد أشارت إلى أن التأثير يقف عند حد الموقف وينتهى الأثر خلال ساعات أو أيام قليلة بعد أيام التحرش .

ج-التأثيرات النفسية والصحية : مما لاشك فيه أن تعرض المرأة لأي شكل من أشكال التحرش الجنسي يترك أثاراً عديدة على الجوانب النفس جسمية ، ومن بين هذه الأثار جاء " القلق والاكتئاب في المرتبة الأولى بواقع ١٥ حالة بنسبة (٣٠%) ، يليها الشعور والإحساس بالأنتهاك البدني وعدم احترام الذات بواقع ١٣ حالة بنسبة (٢٦%)، والشعور بالسخط على الرجال وفقدان الثقة فيهم بواقع ١٠ حالات بنسبة (٢٠%) ، اضطرابات في عادات النوم بواقع ٧ حالات بنسبة (١٤%) ، الإحساس بالتعب والأرق بواقع ٥ حالات بنسبة (١٠%)، الأمر الذى يعكس خطورة هذه الظاهرة على المرأة نتيجة لعدم إحساسها بالآمان سواء في الأماكن العامة أو الخاصة أو على الفضاءات الإلكترونية ، مما يؤثر على تنمية المرأة وتمكينها، ومن ثم تقدم المجتمع وتطوره. ويؤكد ذلك ما أعلنته جمعية الصحة العالمية في عام ١٩٩٦ أن العنف ضد المرأة بشكل عام والتحرش الجنسي تحديداً مشكلة كبرى تتسبب في الكثير من المشكلات الصحية للمرأة مما يحد من نمو القدرة الإنتاجية للمرأة ويعوق تقدمها. ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط بل يعوق المرأة على تحقيق أهدافها وإصابتها بالإحباط وسلبيتها في علاقتها بمن حوله[٤٠].

٤- أساليب مواجهة ظاهرة التحرش الجنسي

أ-التشريعات والقوانين المناهضة للعنف والتحرش الجنسي ضد المراة

- **على مستوى المواثيق الدولية:** نصت السياسات الدولية على توفير حماية مستقلة للمرأة من خلال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بوصفها تشريعاً شاملاً للمعايير القانونية لحقوق المرأة ؛ حيث تنص على ضرورة اتخاذ الدول التدابير المناسبة لتقدم المرأة ، وضمان عدم التمييز ضدها في التعليم والعمل والصحة والأمن وفى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، كما تلزم الدول وفقا للمادة ١٨ منها والتوصية العامة رقم ١٩ بشأن تنفيذها ، بأن تقدم تقارير دورية حول مدى التقدم الذى أحرزته نحو ذلك ، والحد من العنف الذى يعوق نمو الأنسان بشكل عام والمرأة تحديداً . وقد وقعت مصر على أحكام تلك الاتفاقية وصدقت عليها عام ١٩٨١ وأقرت التزامها باحكامها، ومازالت تتحفظ إلى الآن على أحكام المادتين ٢، ١٦ بما لايتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما صدر في

ديسمبر١٩٩٣ الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الذى يعد – وفقاً لما سبق عرضه – جزءا لايتجزأ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد تضمنت المادة الرابعة منه التزاماً على الدول بتطوير عقوبات جزائية ومدنية وإدارية للحد من العنف ضد المرأة ، واستدماج الوقاية لحماية الضحايا المحتملين(٤١).

- **أما على مستوى التشريعات والقوانين المصرية:** يعد دستور مصر ٢٠١٤ من المحطات الكاشفة التى تحققت فيها مكتسبات خاصة بحقوق المرأة للمرة الأولى، ويظهر ذلك بالأخص في المادة رقم (١١) من الدستور التى تعتبر بالكثير من المقاييس إنجازاً مهماً لضمان حقوق النساء وسلامتهن ، وتنص المادة على الآتى(تكفل الدولة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور ، وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً فى المجالس النيابية ، على النحو الذى يحدده القانون ، كما تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف)، كما نصت المادة رقم (٥٣) على أن "المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم بسبب الدين ، العقيدة ، الجنس ، الأصل ، العرق ، اللون ، اللغة ، الإعاقة ، المستوى الاجتماعى ، الانتماء السياسي ، الجغرافي أو لأى سبب أخر ". أما المادة (٢١٤) فقد نصت على أن " يحدد القانون المجالس القومية المستقلة ، ومنها المجلس القومي لحقوق الإنسان ، والمجلس القومي للمرأة ، والمجلس القومي للطفولة والأمومة ، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة " ويبين القانون كيفية تشكيل كل منها واختصاصاتها، وضمانات استقلال وحياد أعضاءها، ولها الحق في إبلاغ السلطات العامة عن أي انتهاك يتعلق بمجال عملها.

وعلى الرغم من توقيع مصر على اتفاقيات مناهضة العنف ضد المرأة وتحديد الدستور التزام الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف ، لا زالت تتعرض نسبة كبيرة من النساء للعنف في مصر، فقد أوردت الأمم المتحدة في دراسة عام ٢٠١٥ أن أكثر من ٩٩% من النساء يتعرضن للتعنيف، مدرجة التحرش الجنسي كنموذج صارخ لذلك(٤٢).

أما عن قوانين تجريم التحرش الجنسي:

تم تقنين التحرش الجنسي كجريمة وفقاً للقانون المصري، ويحاكم مرتكبها استناداً إلى المادتين٣٠٦ (أ) و ٣٠٦(ب) من قانون العقوبات ، وقد عدل قانون العقوبات المصرى في ٢٠١٤ لتجريم من يستخدمون كلمات أو إيماءات جنسية أو فاضحة بأي شكل لمضايقة شخص أخر، بما يشمل أدوات الاتصال الحديثة وقد تم بالفعل محاكمة متحرشين فيما سبق وفقاً لهاتين المادتين ، وقد تصل عقوبة مرتكب جريمة التحرش سواء كان لفظياً أو بالفعل أو سلوكياً أو عن

طريق الهاتف أو الإنترنت إلى السجن لمدة تتراوح ما بين ٦ أشهر إلى ٥ سنوات ، بالإضافة إلى غرامة قد تصل إلى ٥٠ ألف جنيه مصري.

كما نص القانون على أنه إذا كان للجاني سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليه أو مارس عليه أي ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحاً تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنين والغرامة لا تقل عن ٢٠ ألف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه[٤٣]:

وعلى الرغم من اعتماد قانون يجرم التحرش الجنسي إلا أن الأمر ما زال مستمر فى ظل صمت مجتمعي بالرغم من التجريم القانونى ، بجانب أن المؤسسات المسؤولة عن مكافحة تلك الأمور لا تعمل كما ينبغي ففى عام ٢٠١٤ صدر قراراً من وزير الداخلية بتأسيس وحدة " مكافحة العنف ضد المرأة" وتأسست فى مديريات الأمن فقط للتعامل مع حالات التحرش أو الاعتداء الجنسي ، إلا أنه كان أمر غير فعَّال لأن الذهاب لمديريات الأمن لا يعد بسهولة الذهاب لأقسام الشرطة .

وبجانب أقسام الشرطة غير المؤهلة من خلال عدم توافر علاج نفسي أو رعاية صحية لضحايا العنف أو التحرش والاعتداء الجنسي ، الأمر الذى يتعارض مع ما نص عليه الدستور في المادة ١١ على إلتزام الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف[٤٤] .

- **أما على مستوى الإطار السياسي:** فقد تم الإعلان عن إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة فى يونيو ٢٠١٤ من قبل المجلس القومي للمرأة بالشراكة مع عدة وزارات. تتضمن الاستراتيجية الثلاثية (المنع والحماية والتدخل). كما تتضمن حملات توعية وإعادة تأهيل للجناة والضحايا، وبالرغم من ذلك كانت عمليات صياغة الاستراتيجية غير شفافة ، ولم تنفذ بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية التى تدعو إلى مثل هذه الاستراتيجية . كما افتقدت إجراء دراسة من شأنها أن تمكن عملية وضع ميزانية (جندرية) ناجحة لضمان توفير الأدوات والعلاج الطبي للناجيات من العنف ، وتخصيص الملاجىء التى تقدم الخدمات الطبية والمشورة لهن[٤٥].

وفي ضوء ذلك أكدت نسبة (٨٠%) من الحالات بواقع ٤٠ حالة معرفتهن وإلمامهن بمجالات حقوق المرأة مثل "الحق فى التعليم ، والعمل ، الصحة ، والمشاركة السياسية ، والميراث ، والأمن " ، كما أكدن على أن الدستور والقانون نص على المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق ، في حين أشارت النسبة الباقية عدم معرفتهن لحقوقهن وما نص عليه دستور ٢٠١٤ من حقوق للمرأة .

ب-المعرفة بالجمعيات النسائية

أشارت أكثر من نصف الحالات نسبة (٧٠%) بواقع ٣٥ حالة أشارت إلى أنهن يعرفن المجلس القومي للمرأة وتحديداً مكتب شكاوى المرأة ، ومركز الناديم وجمعية نداء ". في حين أشارت ١٥ حالة بنسبة ٣٠ % إلى أنهن لايعرفن شيئا عن هذه الجمعيات وما تقوم به من أدوار تجاه المرأة وقضاياها المختلفة .

وبالنسبة لمن أشرن إلى معرفتهن بالجمعيات النسائية أوضحوا ان الكثير من هذه الجمعيات لها دور كبير في مناهضة العنف ضد المرأة وخاصة التحرش وأن دورهن يتمثل في " وقفات احتجاجية لمناهضة التحرش الجنسي، عمل ندوات ومؤتمرات ، توعية النساء بضرورة الإبلاغ في حالة التعرض للتحرش الجنسي وذلك عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي أو حملات توعية في محافظات مصر، تقديم الرعاية الطبية والنفسية والقانونية لضحايا التحرش الجنسي "، الأمر الذي يعكس وعي الحالات بأهمية تلك الجمعيات وما تقوم به من دور فى مناهضة التحرش الجنسي.

ج-المعرفة بالشرطة النسائية ومدى فعاليتها

ظهرت الشرطة النسائية في أبريل ٢٠١٣ من أجل مساعدة الفتيات ويقتصر دورهن على تقديم المساعدة النفسية لضحايا التحرش فقط ، وقد أكدت معظم الحالات بنسبة (٧٠%) بواقع ٣٥ حالة، على معرفتهن بالشرطة النسائية ، وعلى عدم فعاليتها بشكل كبير إذ تقتصر على أماكن محدودة فقط، ولذلك فهى غير منتشرة في جميع الأماكن التى قد تتعرض فيها المرأة للتحرش الجنسي.

ج-المعرفة بقانون التحرش الجنسي:

أفادت معظم حالات الدراسة بأنهن يعرفن القانون وأن القانون نص على أن عقوبة من يقوم بهذا الفعل تتراوح مابين ستة أشهر حتى عام بالإضافة إلى الغرامة المالية التى تبلغ ألفى جنيه ، وقد رأت حالات الدراسة أن العقوبة الخاصة بهذا الفعل (غير مناسبة) فهى لاتتناسب مع ما يتركه هذا السلوك من أثار سلبية " جسمية ونفسية " على المرأة والمجتمع. في حين أشارت باقى حالات الدراسة أنهم لايعرفن شيئا عن وجود قانون للتحرش الجنسي ، مما يعنى أننا في حاجة إلى إعلام جيد يركز على تلك الظاهرة لتشكيل الوعى بها ولمعرفة من تسول له نفسه عقوبة إرتكاب هذا الفعل .

د-**الرأى في العقوبة الأمثل لمواجهة التحرش :**

اتفقت الغالبية العظمى من الحالات (٩٠%) على أن العقوبة الأمثل لمواجهة التحرش " السجن والغرامة " الأثنين معاً ، فبالنسبة للسجن فقد اقترحت الحالات أنه لابد أن لاتقل مدة العقوبة عن الثلاث سنوات لتصل إلى حد الإعدام ، أما الغرامة فقد اتفقت غالبية الحالات على ألا تقل عن خمسة ألاف جنيه لتصل إلى عشرون ألف، في حين اقترحت النسبة الباقية (١٠) أن تكون العقوبة " الفصل من العمل أو الجامعة أو العمل".

٥- المواجهة المجتمعية لظاهرة التحرش من جانب مؤسسات الدولة

أ-دور وسائل الإعلام

اتفقت الحالات على أن الإعلام له دوراً كبير في مواجهة الظاهرة وذلك من خلال:(تغيير الصورة النمطية التى تقدمها وسائل الإعلام " السمعية والمرئية " عن المرأة والتى تتعامل معها كسلعة للأستهلاك وكمادة للإثارة الجنسية ، التوعية الإعلامية للمرأة بحقوقها المختلفة، الرقابة الإعلامية على جميع البرامج ، والمسلسلات ، والأفلام التى تقدم مشاهد جنسية مثيرة للشباب ، توعية الشباب بخطورة ارتكاب هذا الفعل وما قد يصل به إلى السجن أو الإعدام ، التدريب المستمر للكوادر العاملة في مجال الإعلام في كيفية التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة بشكل عام والتحرش الجنسي تحديداً، إصدار صحيفة متخصصة لإبراز الجوانب الناجحة فى حياة المرأة وأدوارها المجتمعية والسياسية والاقتصادية المختلفة).

ب- دور المؤسسات الدينية

اجمعت الحالات على أن غياب الوازع الدينى يعد من أهم الأسباب التى تسهم فى انتشار ظاهرة التحرش لذا لابد من (تغيير الخطاب الدينى وتغيير النظرة الدونية للمرأة ، والحث على أن حماية المرأة واجب على كل انسان، التوعية الدينية من خلال المساجد والكنائس بخطورة هذه الظاهرة وعقوبتها فى الشريعة الإسلامية ومن الناحية القانونية أيضاً).

ج- دور الأسرة

أفادت جميع حالات الدراسة أن الأسرة هى المؤسسة الأولى التى تشكل قيم الفرد وأخلاقياته كما تشكل نظرته للمرأة لذا أشارت إلى أنه للقيام بهذا الدور لابد من (تجنب الممارسة الجنسية بين الزوجين أمام الأطفال ، الفصل بين الذكور والإناث فى المضاجع ، حث الأطفال على حسن معاملة المرأة بشكل عام، توعية الأسرة للأطفال بالسلوكيات السليمة لتجنب الوقوع فريسة للتحرش الجنسي) .

د- دور وزارة الداخلية

ويتحدد في الآتي (تكثيف التواجد الأمني في الشوارع والميادين العامة ، وضع مكافحة قضايا العنف ضد المرأة بشكل عام والتحرش الجنسي كأولوية قصوى في مواجهة الجريمة ، عمل دورات تدريبية لرجال الشرطة في كيفية التعامل مع ضحايا العنف الجنسي بشكل عام والتحرش الجنسي تحديداً ، سرعة تحرير المحاضر ووتقديم المساندة والدعم للضحية ، توفير خدمات الخطوط الهاتفية " الخط الساخن " لسرعة تلقى البلاغات والشكاوى ، الاهتمام بالقبض على الجاني بمجرد التبليغ وعدم التهاون في الوصول إليه ، تشجيع أجهزة الشرطة للجمعيات

والنشاطات الأهلية بالتعاون معهم في مناهضة التحرش الجنسي ، وضرورة تغيير النظرة إلى – الجمعيات الأهلية – على أنها فاعل و شريك أساسي في المسئولية المجتمعية تجاه ضحايا التحرش الجنسي) .

هـ- دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الظاهرة

مما لاشك فيه أن امجتمع المدني بشكل عام والجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة تحديداً تلعب دوراً كبيراً في مواجهة قضايا العنف والتمييز ضد المرأة وخاصة قضايا التحرش الجنسي ، وفي هذا الصدد أتفقت جميع الحالات على أنه لابد أن تقوم تلك الجمعيات بالأدوار التالية :(الضغط على الدولة من أجل إصدار تشريعات وقوانين رادعة لمواجهة التحرش الجنسي وتفعيلها ، توعية المرأة بحقوقها المختلفة وكيفية مواجهة الظاهرة ، محاولة الوصول للفئات المعنفة بالمجتمع المصري (ريفه وحضره) وذلك بمساعدة الرائدات الريفيات لمساعدة هذه الفئات وتأهيلهن نفسياً واجتماعياً ، عمل برامج خاصة للمرأة في طرق الدفاع عن أنفسهن مما يتعرضن له من أشكال العنف المختلفة ، إنشاء مكاتب لتلقى البلاغات وشكاوى المرأة في قضايا التحرش الجنسي مع تخصيص خط ساخن لكل جمعية ونشره لمعرفة النساء به في حالة التعرض لأي نمط من العنف ضدها وتوفير الدعم النفسي والقانوني لضحايا التحرش الجنسي) .

الخاتمة

بجملة موجزة وفى ضوء ما سبق يمكن القول أن التحرش الجنسي هو أحد مظاهر العنف المجتمعي ضد المرأة فهو مشكلة اجتماعية ترتبط بالدرجة الأولى بالسياق الاجتماعي الذى يحكمه أسس جندرية ، فهو يمثل مشكلة اجتماعية ايضا تعوق المرأة عن تحقيق أهدافها، وتصيبها بالإحباط والسلبية تجاه التفاعلات والعلاقات اليومية مما ينعكس على المرأة ، نظراً لما يترتب عليه من تداعيات اجتماعية واقتصادية ونفسية خطيرة ، تسيطر على المرأة بالشكل الذى يصعب عليها التوافق والتكيف الاجتماعي والنفسي مع حياتها ، وذلك لأنه مع التحرش الجنسي يصل القهر الذى يمارس على المرأة درجة صارخة لأنه يتضمن اختزال المرأة كأداة للجنس ، ووعاء للمتعة ، مما يؤدى إلى تضخم البعد الجنسي لجسد المرأة بشكل مفرط ويركز كل قيمتها فى هذا البُعد على حساب أبعاد حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذاً فالتحدى الراهن فى مجال مناهضة العنف ضد المرأة يتمثل فى تنفيذ معايير حقوق الإنسان المعمول بها حالياً لكفالة معالجة أسبابه الجذرية وعواقبه على مختلف الأصعدة، بدءاً من البيت وانتهاءاً بالسياق الاجتماعي العام بمجالاته المختلفة. ولتحقيق ذلك لابد من:

- تكثيف الجهود لتعزيز المساواة بين الجنسين ، ومكافحة العنف ضد المرأة فى المجالين العام والخاص.
- تطوير المنظومة القانونية وتوفير البيئة الملائمة لإنفاذ هذا القانون وتطبيقه بما يضمن تحقيق حماية المرأة من كأفة أشكال العنف.

- تخصيص دوائر خاصة للنظر في قضايا العنف ضد المرأة بأشكاله المختلفة لسرعة الفصل فيها.
- إيجاد خطاب فكري إعلامي معتدل وسطي لتصحيح المفاهيم المغلوطة، وتحسين صورة المرأة ومجابهة كافة أشكال العنف الموجه ضد المرأة، وصدار مرسوم أو ميثاق شرف لوضع قواعد لمنع أي خطاب يخض على العنف أو التمييز ضد المرأة .
- توقيع بروتوكولات تعاون مع شركات التواصل الاجتماعي(الفيس بوك ، تويتر، انستجرام، واتس آب جوجل، وغيرها من الوسائط الإلكترونية) لمنع انتهاك خصوصية الآخرين ، وعدم بث خطاب يحض على العنف أو التمييز ضد المرأة.

المراجع

(١) انظر فى هذا الصدد المراجع التالية :

- تقرير حول وضع المرأة العربية لعام ٢٠١٧ : العنف ضد المرأة (ما حجم الضرر) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، بيروت ، ٢٠١٨، ص ٣.
- نيفين عبيد ، دور المجتمع المدني في مناهضة العنف ضد النساء ، المرأة المصرية والتنمية المستدامة " الآمال – التحديات"، المؤتمر العلمي الخامس لثقافة المرأة ، القاهرة ، وزارة الثقافة، مايو ٢٠١٧، ص ٣٨١.
- مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم ابو دوح ، الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في الحياة اليومية (دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج ، القاهرة ، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، ٢٠٠٧، ص ٣.

(٢)مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي ، مصر ، ٢٠١٥، ص ١.

(٣) مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم ابو دوح ، الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في الحياة اليومية (دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج ، القاهرة ، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، ٢٠٠٧، ص ٣.

(٤) انظر في هذا الصدد المرأجع التالية :

– مروة نظير، المكون الثقافي والمشاركة السياسية للمرأة المصرية : التأثيرات والإشكاليات ، المشاركة السياسية للمرأة ، القاهرة ، مؤسسة فريدريش إيبرت، الطبعة الأولى ، ٢٠١٧، ص ص ١٠٤-١٠٦.

- تقرير حول وضع المرأة العربية لعام ٢٠١٧: العنف ضد المرأة (ما حجم الضرر)، ص ٦.

(٥) مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح، الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في الحياة اليومية ، مرجع سابق، ص ٣.

(٦) ناهد رمزى وعادل سلطان،" العنف ضد المرأة ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٠ ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ص ١-٢ .

(٧) مروة نظير ، المكون الثقافي والمشاركة السياسية للمرأة المصرية: التأثيرات والإشكاليات، مرجع سابق ، ص ص ١٢٢-١٢٣.

(٨) سوسن فايد وأخرون ، التحرش الجنسي في المجتمع المصري : دراسة ميدانية على عينة من الفتيات المتحرش بهن ورؤى النخب (الشرطة – القضاء – أساتذة الجامعات) ، القاهرة ، رابطة المرأة الجديدة ، ص ٢٠١٥، ص ص ٢٥.

(٩) هدى أحمد الديب ومحمود عبد العليم محمد سليمان ، إيذاء النساء باثولوجيا التحرش الجنسي الالكترونى بالمرأة ، العدد ٥ ، مجلة التغير الاجتماعي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، ٢٠١٨، ص ١٦٢.

(١٠) انظر فى هذا الصدد المراجع التالية .

- تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة(الإسكوا)، آثار جائحة كورونا على المساواة بين الجنسين فى المنطقة العربية ، تقرير سياسات رقم ٤ ، ٢٠٢٠ ، ص ٤.
- حازم شيخاوي، فى فهم العنف المسلط على النساء داخل الفضاءات زمن الكورونا، فى تدبير أزمة" كوفيد ١٩" فى تونس :سياسات الدولة والفئات الأكثر تضرراً ، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، المرصد الاجتماعي التونسي ، كراسات المنتدى ، عدد ٤ ، سبتمبر ٢٠٢٠ ، ص ١٠.

(١١) انظر فى هذا الصدد المراجع التالية :

- جورج فهمي ، ظاهرة التحرش الجنسي في مصر : بين ضعف الدولة وتواطؤ النظام والمبادرات الاجتماعية ، منتدى البدائل العربي للدراسات ، مارس ، ٢٠١٣ ، ص ٥ .
- عادل عامر ، المرأة عبء اجتماعي : دراسة اجتماعية ، الطبعة الأولى ؛ دار حروف للنشر الالكتروني ، ٢٠١٦ ، ص ص ١٩١ – ١٩٢ .

(١٢) عزت الشيشيني ، " العنف الأسري وأثره على كيان الأسرة في المجتمع المصري : دراسة مقارنة مع الجمهورية اليمنية"، المؤتمر العربي الأول لصحة الأسرة والسكان تحت شعار(صحة الأسرة العربية بين الوافع والتحديات) ، في الفترة من ١٣-١٦مايو ٢٠٠٦، المجلد الثانى : الدراسات المقارنة ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، ٢٠٠٦، ص ٢٩٥.

(١٣) إبراهيم خربوش وأخرون ، العنف الزوجي في مصر، القاهرة ، المكتب المرجعي للسكان ، سبتمبر ٢٠١٠.

(١٤) نادية حليم ، " العنف ضد المرأة : أنواعه وصوره "، دور البحث الاجتماعى في مواجهة التحديات المجتمعية من الفترة من ٢٦-٢٧ أبريل ٢٠١٠ ، المؤتمر الخامس والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب الألى وتطبيقاتها ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،٢٠١١، ص ١٨ .

(١٥) هيفاء أبو غزالة وأخرون، برنامج تدريب مدربين حول مناهضة العنف ضد المرأة (البرنامج التدريبي)، منظمة المرأة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠١٣، ص ١٥.

(١٦) نادية حليم ، العنف ضد المراة أنواعه وصوره ، مرجع سابق، ص ١٠ .

(١٧) الأستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ٢٠١٥-٢٠٢٠، المجلس القومي للمرأة الطبعة الأولى ، مصر ٢٠١٥، ص ٩.

(١٨) نادية حليم ، العنف ضد المرأة : أنواعه وصوره، مرجع سابق ، ص ٢٢.

(١٩) انظر فى هذا الصدد المراجع التالية :

- مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح ، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتحرش الجنسي بالمرأة ، مرجع سابق ، ص ١٣.

- مجدى محمد جمعة ، العنف ضد المرأة بين التجريم وآليات المواجهة : دراسة تطبيقية على الاغتصاب والتحرش الجنسي ،٢٠١٣، ص ٢٦٦.

(٢٠) أحمد محمد عبد اللطيف وآخرون ، التحرش الجنسي: أسبابه - تداعياته -آليات المواجهة "دراسة حالة المجتمع المصري"، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٩، ص ١٦.

(21)Paula A. johnson and others, sexual harassment of women climate , culture , and consequences in Academic Sciences , Engineering and Medicine policy and Global Affairs, Washington , National Academy of Sciences , 2018, p169.

(٢٢) شحاته أبوزيد ، العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته فى ضوء أحكام الفقه الإسلامى ، الطبعة الأولى ؛الإسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، غير مذكور تاريخ النشر ، ص ١٧١ .

(٢٣) مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح ، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتحرش الجنسى بالمرأة ، مرجع سابق ، ص ص ١٣-١٤.

(٢٤) المرجع السابق ، ص ١٤.

(٢٥) انظر فى هذا الصدد المراجع التالية :

- International Labor Organization , Guide On Prevention On Sexual Harassment In The Workplace ,Beijing Zhongze Women,s Legal Consultation Aand Sservice Center Women Watach China And Financial Support ,Dec 2010,p .3.

- مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح ، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتحرش الجنسي بالمرأة ، مرجع سابق ، ص ١٥.

(٢٦) انظر فى هذا الصدد المراجع التالية:

- مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح ، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتحرش الجنسي بالمرأة ، مرجع سابق ، ص ١٦.

-Hussin Jose Hejase, Sexual Harassment in Workplace :An Exploratory Study From Lebanon, Journal of Management Research, Vol 7, No1, 2015, p 108.

(٢٧) انظر فى هذا الصدد المراجع التالية:

- مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح ، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتحرش الجنسي بالمرأة ،مرجع سابق ، ص ص ١٦-١٧.

-Neama Ebaid ,Sexual Harassment in Egypt :A Neglected Crime" An assessment for the Egyptian Government Performance in the Sexual Harassment in Egypt. Egypt, the American university in Cairo, 2013,p 6.

(٢٨) التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية بيكين+٢٠ ، المجلس القومي للمرأة، القاهرة ، مايو ٢٠١٤ ، ص ص ٢٣-٢٤.

(٢٩) نادية حليم ، العنف ضد المرأة : أنواعه وصوره ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

(٣٠) التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية ببكين+٢٠، مرجع سابق ، ص ص ٢٣-٢٤.

(٣١) هبه عبد العزيز ، التحرش الجنسى بالمرأة : دراسة علمية، الطبعة الأولى ؛ القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٢٤-٢٥ .

(٣٢) هشام عبد الحميد فرج ، التحرش الجنسي وجرائم العرض ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠١١ ، ص ص ٣٤-٣٥ .

(٣٣) ناهد رمزى وعادل سلطان ، العنف ضد المرأة، مرجع سابق ، ص ٢٦

(٣٤) هبه عبد العزيز ، التحرش الجنسي بالمرأة : دراسة علمية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤-٣٥ .

(٣٥) منى محمود عبد الله ، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتحرش الجنسي ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.

(٣٦) هبه عبد العزيز ، التحرش الجنسي بالمرأة ، مرجع سابق ، ص ٣٥.

(٣٧) نهلة عبد الله إمام، استدامة التنمية بين مسئولية الدولة والأفراد: قراءة ثقافية لدور المرأة فى التنمية ، المؤتمر العلمي الخامس " المرأة المصرية والتنمية المستدامة : الآمال والتحديات"، القاهرة، وزارة الثقافة ، مايو ٢٠١٧، ص ٢٢٢.

(٣٨) انظر فى هذا الصدد المراجع التالية:

-المعهد الديمقراطي الوطني وائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة ، دليل حول العف ضد المرأة في الحياة العامة ، الاردن، ٢٠٢٠، ص ص ٧-٨.

- إبراهيم خربوش وأخرون، العنف الزوجي فى مصر ، موجز السياسات ، سبتمبر ٢٠١٠، ص ١.

(39) Paula A. Johnson and others, sexual harassment of women climate , culture , and consequences in Academic Sciences , Engineering and Medicine policy and Global Affairs, op.cit, p2.

(٤٠) انظر فى هذا الصدد المراجع التالية:

-المعهد الديموقراطي الوطني وائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة دليل حول العنف ضد المرأة في الحياة العامة، الأردن ، ٢٠٢٠، ص ص ٧-٨.

- إبراهيم خربوش وآخرون ، العنف الزوجي في مصر، موجز السياسات ، سبتمبر ٢٠١٠، ص ١.

(٤١) انظر في هذا الصدد المراجع التالية:

–سهير عبد المنعم، "التحرش الجنسي بالإناث فى المجتمع المصري : بين الواقع الاجتماعي والمواجهة الجنائية رؤية للنقاش"، في التحرش الجنسي بين القانون والمواجهة المجتمعية: الحلقة النقاشية الأولى، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع رئاسة الجمهورية في مبادرة دعم حقوق وحريات المرأة المصرية، ٢٠١٣، ص ص ٣٥–٣٦.

– فتوح الشاذلى ، مكافحة القانون المصري للعنف والتمييز ضد المرأة (الواقع) ، الطبعة الأولى ؛ القاهرة ، المجلس القومى للمرأة ، ٢٠١٢، ص ١٠.

(٤٢) نهاد ابو القمصان ، المرأة المصرية بين المجتمع والقانون ،القاهرة ، مركز هردوا لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٧ ، ص ١٢.

(٤٣) انظر في هذا الصدد المراجع التالية:

–منى عزت ، تداعيات فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ ، على العمالة من منظور النوع الاجتماعي، فيروس كورونا وتداعياته الاجتماعية على النساء :إدارة الأزمة فى كل من مصر وتونس ولبنان ، القاهرة ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، ٢٠٢٠، ص ١٨ .

– العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون (تحليل إقليمي للتقدم المحرز والتحديات القائمة فى منطقة الدول العربية) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، نوفمبر ٢٠١٩، ص ٥٦.

– مديحة عبادة وخالد كاظم أبو دوح، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتحرش الجنسي بالمرأة ، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٤٤) نهاد أبو القمصان ، المرأة المصرية بين المجتمع والقانون ، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة ، ٢٠١٦، ص ١٨.

(٤٥) انظر فى هذا الصدد المراجع التالية:

– الأستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ٢٠١٥– ٢٠٢٠، الطبعة الأولى ، المجلس القومي للمرأة ، مصر ٢٠١٥.

– نيفين عبيد ، دور المجتمع المدني في مناهضة العنف ضد النساء، مرجع سابق ص ٣٨٨.